

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/31
23 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية

للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثانية والعشرون

جنيف، ٢١-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثانية والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	الأول - الاستنتاجات المتفق عليها
٥	الثاني - البيانات الافتتاحية
٦	الثالث - ملخص للمناقشات غير الرسمية قدمه الرئيس
١٨	الرابع - المسائل التنظيمية
	المرفق
١٩	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين
٢٠	الثاني - الحضور

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير

الدولية للإبلاغ المالي

١- في ضوء الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٥ من جانب عدد غير عادي من مؤسسات الأعمال والبلدان حول العالم، قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن يستعرض في دورته الثانية والعشرين قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٢- وكرر الفريق، في دورته الثانية والعشرين، الإعراب عن أهمية وضع مجموعة مشتركة من معايير الإبلاغ المالي المرتكزة على مبادئ والمرتفعة النوعية دعماً لترباط واتساق النظام المالي الدولي من أجل تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة ومن أجل تيسير الاستثمارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ذلك أن الإبلاغ المالي، من جانب الشركات، السليم والقابل للمقارنة دولياً والذي يفرض متطلبات الأسواق المالية إنما يحسن ثقة المستثمرين ويسر تقييم المخاطر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويساعد على خفض تكلفة رأس المال. بيد أنه من أجل جني الثمار الكاملة لمعايير الإبلاغ العالمية المنسقة وتطبيقها على نحو متسق في البلدان ذات البيئات الاقتصادية وبيئات نشاط الأعمال المختلفة، فإنه يتعين أولاً التصدي لعدد من التحديات التنفيذية بغية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تلبية المعايير المسلم بها دولياً، وخاصة في مجال بناء القدرات المؤسسية والفنية

٣- واتفق فريق الخبراء على أن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي هو عملية طويلة الأجل ويتطلب عدداً من الخطوات الهادفة إلى بناء إطار مؤسسي وتنظيمي، فضلاً عن الخبرة والقدرة الفنية، وإتاحة إمكانية الوصول إلى المواد الفنية ذات الصلة بتكلفة مقدور عليها، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأشار الفريق إلى أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لضمان مشاركة أوسع نطاقاً من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين بهذه البلدان في عملية وضع المعايير عالمياً وبغية تيسير إسهامهم في هذه العملية، ولا سيما فيما يتعلق بتحديات التنفيذ التي يواجهونها عند السعي إلى تحقيق التلاقي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. واتفق الفريق أيضاً على أنه ينبغي أن تكون احتياجات الإبلاغ لدى الشركات ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم غير المدرجة في البورصة إحدى الأولويات في هذا الصدد.

٤- وقد تيسرت مداورات فريق الخبراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال بفعل ورقة القضايا التي أعدتها أمانة الأونكتاد عن "استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي" (TD/B/COM.2/ISAR/28) وبفعل مناقشات الخبراء. وقد سلطت مذكرة القضايا الأضواء على القضايا الرئيسية للتنفيذ العملي، مثل التحديات المؤسسية، وآليات الإنفاذ، والقضايا الفنية، وندرة الموارد البشرية، والافتقار إلى المواد الفنية. وأثنى المشاركون على الأمانة لمذكرة القضايا هذه، بالنظر إلى أنها تبسط بوضوح شتى التحديات العملية، ورحبوا بالنوعية المرتفعة لمناقشات الخبراء بشأن هذا الموضوع.

٥- وقد سلم فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بأهميته كمحفل يُتاح فيه للدول الأعضاء تبادل خبرتها وآرائها بشأن التنسيق الدولي لممارسات الإبلاغ المحاسبية والمالية الخاصة بمؤسسات الأعمال. واتفق على إجراء مزيد من عمليات الاستعراض لتحديات التنفيذ العملي في مجال المعايير الدولية للإبلاغ المالي فضلاً عن

استعراض الطرق الكفيلة بمواجهة هذه التحديات؛ ويمكن تحقيق ذلك بجملة أمور منها إعداد دراسات حالات إفرادية قطرية بقصد وضع إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي يمكن أن تساعد واضعي السياسات والجهات التنظيمية وغيرها في النظر في استراتيجيات عملية للتنفيذ يمكن أن تلي المعايير الدولية في مجال الإبلاغ المالي الخاص بمؤسسات الأعمال وتدعم إسهامهم في عملية التلاقي الدولي في هذا المجال.

إمكانية مقارنة المؤشرات القائمة المتعلقة بمسؤولية الشركات

٦- قد حدد فريق الخبراء الحكومي الدولي موضوع الإبلاغ عن مسؤولية الشركات بوصفه قضية ناشئة هامة في مجال شفافية الشركات. فالطلب المتزايد على المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات يمارس ضغطاً متزايداً على الشركات في الوقت الذي تحاول فيه الاستجابة لشيء أصحاب المصلحة. ولذلك فقد سلم الفريق بالحاجة إلى الإبلاغ على نحو متناسق يفي بالاحتياجات العاملة لمستعملي التقارير السنوية، أي أن يكون قابلاً للمقارنة وذا صلة بالموضوع ولا يفرض أعباء غير معقولة على مؤسسات الأعمال في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٧- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الحادية والعشرين، واصل الفريق مناقشاته بشأن مستعملي واستعمالات المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات، ومعايير اختيار المواضيع، والعدد المحدود المتصل بها من المؤشرات الأساسية المختارة على أساس المعايير المقترحة. وفي هذا الصدد، استعرض فريق الخبراء الحكومي الدولي تقرير الأمانة المعنون "إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/B/COM.2/ISAR/29). وقد امتدح هذا التقرير باعتباره يتيح توجيهات مفيدة بشأن تحسين ملاءمة وإمكانية مقارنة المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات كجزء من التقارير السنوية. ووافق الفريق على ضرورة أن يستمر هذا العمل لكي يعكس إسهامات الشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة، فضلاً عن الحاجة إلى بناء القدرات. واقترح الفريق عدداً من التحسينات على التقرير فيما يتصل بعناوين بعض المواضيع وبالمعلومات الإضافية التي يمكن إدراجها في التقرير بغية زيادة فائدة هذه المعلومات.

٨- واقترح الفريق أن تُجري أمانة الأونكتاد استعراضاً لممارسات الإبلاغ لدى مؤسسات الأعمال بالاستناد إلى مؤشرات مختارة بقصد تحسين التقرير ووضعه في صورته النهائية. وأشار أيضاً إلى أنه يمكن القيام بأعمال متابعة بشأن منهجية القياس للمؤشرات المختارة بغية ضمان الإبلاغ المتسق عن هذه القضايا.

عمليات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات

٩- سلّم فريق الخبراء الحكومي الدولي بأهمية الممارسات الجيدة في مجال إدارة الشركات لأغراض تعزيز الاستثمار والاستقرار والنمو الاقتصادي. ويسلّم الفريق العامل بأن الكشف الجيد عن البيانات في هذا المجال يضيف إلى القيمة لدى حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين، ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

١٠- ووفقاً للاستنتاجات التي اتفق عليها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الحادية والعشرين، نظر الفريق في دورته الثانية والعشرين في تقرير الأمانة المحدّث عن "الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/30). وناقش فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بـ "استعراض عام ٢٠٠٥ بشأن حالة تنفيذ عمليات كشف البيانات في سياق إدارة

الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.1) والتي أعدتها الأمانة على أساس وثيقة الإرشادات. وأثنى الفريق على هاتين الوثيقتين لنوعيتهما المرتفعة ولفائدتهما في عملية تحسين إدارة الشركات والشفافية فيها.

١١- وبصورة خاصة، سلّم الفريق بأن الإرشادات المحدثة تشمل تطورات حديثة هامة في مجال الممارسات الجيدة المتعلقة بالكشف عن البيانات وبأنها تسهم في تحقيق تقارب محتوى عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات عن طريق إيراد توضيح شامل ومتوازن جيداً للممارسات الجيدة في هذا المجال. والنهج المتبع في هذه الإرشادات والمركز على مبادئ يسمح بتطبيق هذه المبادئ وتنفيذها عالمياً وفقاً للاحتياجات واللوائح التنظيمية للأسواق المحلية. وأجريت مناقشة بشأن الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات خلصت إلى أن هذه الإرشادات يمكن أن تكون أداة طوعية مفيدة لتدعيم زيادة الشفافية وتحسين إدارة الشركات. وأتفق على أن تقوم الأمانة بإعداد هذه الإرشادات للنشر وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن.

١٢- واقترح الفريق العامل النظر في إمكانية القيام بمزيد من الأعمال بشأن التنفيذ العملي لبعض الممارسات الجيدة المحددة في التقرير بخصوص الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

١٣- وسلّم الفريق بأن نتائج الدراسة الاستقصائية تتيح مؤشراً مفيداً بشأن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات وتضيف قيمة على مستوى مؤسسات الأعمال، ووافق على مواصلة استعراضه السنوي لمسألة الكشف عن البيانات هذه.

متابعة موضوع المحاسبة من جانب مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٤- وافق الفريق على أن تواصل الأمانة نشر الإرشادات على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستويين ٢ و٣، فضلاً عن رصد وتجميع التغذية المرتدة بشأن تنفيذها والاختبار الميداني للإرشادات المتعلقة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣.

متابعة المنهج الدراسي النموذجي

١٥- رحب الفريق بالتقرير المتعلق بتقييم المنهج الدراسي النموذجي والذي أجرته لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين. وشجع الفريق على القيام بمزيد من التعاون والتنسيق بين الأونكتاد ولجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين. وطلب الفريق إلى الأونكتاد أن يواصل أعماله في هذا المجال بقصد مساعدة الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تلبية متطلبات التأهيل الدولية.

متابعة موضوع المحاسبة البيئية

١٦- طُلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل نشر أعمال الفريق بشأن موضوع المحاسبة البيئية ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية وأن تجمع التغذية المرتدة بشأن الخبرة التي اكتسبتها في مجال التنفيذ الكيانات التي تقوم بتنفيذ الدليل وذلك من أجل مُعدي المؤشرات الإيكولوجية ومستعملها.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١٧- ذكّر الأمين العام للأونكتاد بأن القادة كانوا قد أكدوا، في مؤتمر القمة العالمي المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على أهمية تعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية؛ وأعادوا تأكيد التزامهم بالحكم الصالح والإدارة السليمة على جميع المستويات؛ وكرروا الإعراب عن تأييدهم للجهود الوطنية الرامية إلى إيجاد بيئة استثمارية محلية تتسم بالشفافية والاستقرار والقابلية للتنبؤ. وأكد في هذا الصدد على أهمية الإبلاغ المتعلق بالشركات المتسم بالتنوع المرتفعة والمنسّق من أجل تعبئة الموارد المالية، واجتذاب المستثمرين وحماتهم، والحد من التقلبية المالية، ودعم استقرار اقتصاد عالمي مترابط على نحو متزايد.

١٨- وتناول مسألة التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فذكر أن وجود مقياس عالمي يمكن من إجراء مقارنات مباشرة للتقارير المالية بين الدول المختلفة وتدعيم ثقة أصحاب المصلحة في أرقام المحاسبة عن طريق السماح بأن تعامل المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المماثلة معاملةً واحدةً في أرجاء المعمورة. بيد أنه لكي تنفَّذ بنجاح المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ينبغي أن يوضع في الاعتبار تفاوت قدرة البلدان على اعتماد هذه المعايير، كما يتعين تحديد طرق لمساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تلبية هذه المتطلبات الدولية المعقدة على نحو متزايد.

١٩- وفيما يتعلق بعمليات الكشف عن البيانات بشأن مسؤولية الشركات وإدارتها، قال إن من شأن وجود مؤشرات مقارنة وذات صلة بشأن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية أن يزيد من شفافية الشركات وأن يسمح بإجراء تقييم أفضل لإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وقال إن الكشف عن البيانات فيما يتعلق بالإدارة السليمة للشركات يزيد من القيمة بالنسبة إلى حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين، وإن أعمال الفريق تقدم إسهاماً مفيداً من حيث زيادة الوعي بالممارسات السليمة في هذا المجال ونشرها.

٢٠- وقام الرئيس المنتهية ولايته للدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي بتقديم إفادة إعلامية للمشاركين بشأن الأنشطة الرئيسية للأونكتاد والفريق التي جرت أثناء فترة ما بين الدورتين بقصد تعزيز تنسيق الإبلاغ الخاص بالشركات ونشر الممارسات الجيدة. وأثنى على الأونكتاد لما له من رؤية لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى الوفاء بالمتطلبات الدولية في مجال تحقيق شفافية الشركات.

الفصل الثالث

ملخص للمناقشات غير الرسمية قدمه الرئيس

استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

٢١- عرضت ممثلة أمانة الأونكتاد هذا البند من جدول الأعمال فوجهت انتباه المشاركين إلى مذكرة القضايا المعنونة "استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي" (TD/B/COM.2/ISAR/28) التي أعدها أمانة الأونكتاد لتيسير مداوات فريق الخبراء. وقدمت عرضاً عاماً لهذه المذكرة وأبلغت المشاركين بأن فريقين سيخاطبان الجلسة بشأن هذه المسألة لإثراء المداوات المتعلقة بها وللإحاطة علماً بآراء طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

٢٢- أما الفريق الأول فقد ضم خبراء عرضوا وجهات نظر المؤسسات المالية الدولية وجهات وضع المعايير الدولية والجهات التنظيمية الدولية والإقليمية. وأكد ممثل لإحدى المؤسسات المالية الدولية على أهمية النوعية المرتفعة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل اتسام النظام المالي الدولي بالاتساق والاستقرار والأداء المتسم بالكفاءة. وأشار إلى أنه في ميدان عمل المؤسسات المالية الدولية، تتسم المحاسبة السليمة والكشف عن البيانات بشكل سليم بأهم أمر لا بد منه للإبلاغ المالي والإشرافي المرتفع الجودة، وللحسابات والنسب الرأسمالية الدقيقة، وللشفافية، ولتعزيز النظم المالية المستقرة.

٢٣- وعرض خبير آخر وجهات نظر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن وضع وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وأكد على أن هدف هذا المجلس هو وضع معايير تركز على مبادئ. بيد أنه أقر بأن بعض معايير هذا المجلس طويلة ويبدو أنها تركز بقدر أكبر على قواعد. وذكرت المبادرة التعليمية الصادرة عن المؤسسة التابعة لهذا المجلس والعدد المتزايد من البلدان التي اشترطت على مؤسسات الأعمال الداخلة ضمن ولايتها استعمال المعايير الدولية للإبلاغ المالي أو سمحت لها بذلك.

٢٤- وتلى ذلك تقديم عرض بشأن آثار تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي على عمل مراجعي الحسابات. وذكر أحد الخبراء أنه يوجد نقص كبير في الخبرة الفنية في مجال المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وأن التفاوت في المهارات يشكل خطراً هاماً يتعين مواجهته. وسلط هذا الخبير الأضواء على أن عدة معايير دولية لمراجعة الحسابات تتسم بأهمية خاصة في مجال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وهي تتناول قضايا مثل مراقبة الجودة، وتقدير المخاطر، والاتصال مع المسؤولين عن الإدارة. وأشار إلى أن عمليات إقرار المعايير الدولية للإبلاغ المالي يمكن أن تسفر عن اعتماد معايير منها تختلف عن تلك التي يصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وهذه الأوضاع تتطلب من مراجعي الحسابات أن يأخذوا اعتبارات إضافية في الحسبان عند القيام بعملهم في مجال مراجعة الحسابات وعند إعداد تقاريرهم. فإذا تطلبت البلدان التي لم تعتمد سوى بعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي من مراجعي الحسابات أن يشهدوا على أن البيانات المالية التي أعدها كيانات تدخل ضمن ولايتها قد أعدت وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي بصيغتها المعتمدة في ذلك البلد بعينه، يمكن أن ينشأ عن هذا الوضع خلط كبير ويمكن أن يؤثر بصورة سلبية على فوائد الإبلاغ المالي المرتكز على مجموعة مشتركة من المعايير المرتفعة النوعية.

٢٥- وتواصلت مناقشة الخبراء بعرض قُدم عن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الاتحاد الأوروبي. وقدم أحد الخبراء عرضاً عاماً للائحة التنظيمية المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة ((IAS Regulation (1606/2002/EC)) وعملية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك نطاقها وعملية إقرارها، فضلاً عن التحديات والتعقيدات القانونية والسياسية والإدارية الناشئة في سياق عملية الإقرار وجهود التنفيذ. ونشأ عن "الاستثناءين" المدخلين على معيار المحاسبة الدولي ٣٩ أثناء عملية الإقرار قضايا تظهر في نهاية العام فيما يتصل ببيانات مراجعة الحسابات. وتمثل تحدٍ آخر في مهمة ترجمة المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى ٢٠ لغة. وقال إن من المرغوب فيه إيجاد فترة استقرار نسبية في ميدان وضع المعايير من أجل السماح للكيانات بالنهوض بعملية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٢٦- وناقش خبير آخر الأبعاد التنظيمية والإنفاذية لعملية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي من وجهة نظر دولية وإقليمية. وذكر الخبير أن هذه المعايير تؤدي إلى إيجاد فرص متساوية في العمل لدى جهات الإصدار، وإمكانية مقارنة أيسر للبيانات المالية، وشفافية محسنة، وأسواق مالية أكثر عمقاً وأماناً. كما تتيح هذه المعايير أدوات رقابية تنظيمية أفضل. وأكد على تحديات عديدة ناشئة في مجال تنفيذ هذه المعايير وإنفاذها وهو ما يطرح تحديات هامة، من بينها: العدد المحدود للتفسيرات؛ وأثر الثقافات المحاسبية الوطنية؛ والاختلافات الممكنة في وجهات نظر شركات مراجعة الحسابات في الدول التي يلزم فيها إيراد آراء مزدوجة بشأن مراجعة الحسابات؛ والحاجة إلى قيام الجهات التنظيمية بإنفاذ يتسم بالاتساق وبعملية شفافة في مجال صنع القرارات.

٢٧- وأثناء مناقشات فريق الخبراء الثاني، ركزت العروض المقدمة على الخبرات المختلفة والاستراتيجيات التي اعتمدها البلدان المختارة والهادفة إلى التلاقي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وذكر أحد الخبراء، وهو يعرض خبرة بلده في هذا الشأن، أن بلده سيقوم في أوائل عام ٢٠٠٦، كجزء من خطته لتحقيق التلاقي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بإصدار مجموعة من معايير المحاسبة تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وسيجري تكييفها تبعاً للواقع الاقتصادي والقانوني المحدد في بلده وستنطبق على الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن استراتيجية التنفيذ تشمل فترة انتقالية قدرها عام واحد قبل أن يبدأ نفاذ هذه المعايير. وستسمح هذه الفترة الزمنية الفاصلة بإجراء تعديلات على المعايير، في ضوء أي قضايا قد تنشأ فيما يتعلق بالتنفيذ. وأشار الخبير إلى أن بلده يجري مباحثات مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن متطلبات قياس القيمة السوقية العادلة، وتحديد الأطراف القريبة في المعاملات المعقودة فيما بين أطراف قريبة ومسائل إضرار معينة. وأشار كذلك إلى الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات ومحافل متعددة الأطراف مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مجال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي ودعا إلى مواصلة التعاون والتنسيق فيما بين هذه الكيانات.

٢٨- وعرض الخبير التالي أيضاً خبرة بلده فيما يتعلق بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأشار إلى أن معايير المحاسبة المنطبقة في بلده تمثل بنسبة ٩٧ في المائة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأوضح أن خطة بلده تتمثل في الانتقال إلى الامتثال الكامل لهذه المعايير بحلول عام ٢٠٠٦، وعندها ستصبح هذه المعايير شرطاً يجب أن تستوفيه الشركات المدرجة في البورصة. وذكر هذا الخبير أن البلدان النامية ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عملية وضع المعايير على الصعيد الدولي. وقال إنه بمجرد أن توضع المعايير الدولية، فإنها تصبح واجبة التطبيق على الجميع بغض النظر عما إذا كان المطالبون بتنفيذها لديهم قول أم لا في عملية وضع المعايير. وهكذا فإن البلدان النامية بحاجة إلى أن تمثل

في جميع الهيئات الدولية التي تضع المعايير وعلى جميع المستويات. وأضاف أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا تأخذ في الحسبان الواقع الاقتصادي المحدد للبلدان النامية، وضرب عدة أمثلة على ذلك.

٢٩- وناقش خبير آخر التطورات التي حدثت في مجال وضع المعايير في المجلس الدولي لمعايير المحاسبة من منظور البلدان النامية، فالتغييرات الواسعة المدى في المعايير تطرح تحدياً كبيراً فيما يتعلق بعملية التنفيذ. وعلى سبيل المثال، جرى تعديل ١٣ معياراً من معايير المحاسبة الدولية في وقت متزامن، مما ترتب عليه إجراء تعديلات تبعية لمعايير أخرى في سياق "مشروع التحسينات" الخاص بالمجلس الدولي لمعايير المحاسبة. ومعايير المحاسبة التي تأثرت بذلك، إذا أخذت معاً، تبلغ نحو ٢٠ معياراً. وهذه التغييرات المتوافرة لا تسمح بظهور أمثلة حقيقية لأفضل الممارسات. وأوضح أن نموذج القياس القائم على القيمة السوقية شبه العادلة (mixed attribute measurement model)، وهو من نماذج قياس المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والاتجاه نحو مقاييس تركز بقدر أكبر على القيمة السوقية العادلة لا يسمح بالمقارنة على نفس الأساس بين الأشياء المتشابهة. واستشهد بعدد من متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي يصعب تفسيرها وتنفيذها. وعلى سبيل المثال، فإن استخدام كلمة "تأثير" في تعريف أفراد الأسرة ذوي القرابة الحميمة في معيار المحاسبة الدولي ٢٤ بشأن عمليات الكشف المتعلقة بالأطراف القريبة يمكن أن يعني أشياء تختلف باختلاف الأشخاص.

٣٠- وعرض الخبير التالي خبرة شركته في مجال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٥. وقال إن شركته (وهي مؤسسة مالية تتبع مجموعة أوروبية كبيرة) قد أقدمت على عملية التنفيذ في أوائل عام ٢٠٠٤. وقبل ذلك، فإنها كانت تعد بيانات مالية وفقاً لمعايير المحاسبة الوطنية من أجل الجهات التنظيمية المحلية وبيانات مالية تركز إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل شركتها الأم. وأوضح أن أحد التوضيحات الأولى التي التمسستها مؤسسته هي ما إذا كانت مؤهلة لصفة المعتمد لأول مرة وفقاً للمعيار الدولي ١ للإبلاغ المالي. وقال إنه لما كانت شركته قد أعدت سابقاً بيانات مالية بالارتكاز على المعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل شركتها الأم، فإنها ليست مؤهلة لوضع المعتمد لأول مرة ولذلك فإنها ليست مؤهلة لإعفاءات في إطار المعيار الدولي ١ للإبلاغ المالي. والستفاعلات الجارية مع الشركة الأم والمحللين الماليين والزبائن ضرورية لتحديد الشكل الملائم ومستوى التفصيل المطلوبين لبياناتها المالية المرتكزة على المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتتسم المعلومات القطاعية بأهمية خاصة في هذا الصدد. وأوضح أن الشركة تسعى أيضاً إلى اعتماد أفضل الممارسات عن طريق استعراض إجراءات الإبلاغ التي تتبعها المؤسسات المالية الإقليمية الأخرى. ومع ذلك يلزم إجراء تعديلات كبيرة في تقييم محفظة القروض والسمعة التجارية والاستثمار في الشركات الفرعية والتغييرات في تصنيف الأدوات المالية.

٣١- وعرض عدة مندوبين خبرات بلدانهم في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وذكر أحد المندوبين أن اعتماد هذه المعايير يشكل اعتباراً هاماً بالنسبة إلى بلده في معرض سعيه إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك، في نهاية المطاف، اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي. وذكر خبير آخر أن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي دون إقامة البنية الأساسية الملائمة لن يكون من شأنه سوى إيجاد مزيد من المشاكل. وذكر خبير آخر أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي تشكل، عند اعتمادها في دول معينة، جزءاً من القانون التجاري الوطني ولذلك سيكون لها تأثير على لوائح تنظيمية وطنية أخرى. وفي ظل هذه الظروف، يلزم التفكير والإعداد بشكل إضافي قبل دخول مرحلة التنفيذ.

٣٢- ومن بين القضايا التي أثرت أثناء المناقشات اللاحقة مسألة أن الاحتياجات الحاسوبية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنفيذ التي اعتمدها الدول الأعضاء بشأن

المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ورأى بعض المشاركين أن تأكيد الموضوع على تنفيذ هذه المعايير في حالة الشركات الكبيرة المدرجة في البورصة، وخاصة في سياق البلدان النامية، لا يأخذ في الاعتبار احتياجات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم غير المدرجة في البورصة، والتي تشكل جزءاً حيوياً من اقتصاداتها. وأبدأ كثير من المندوبين حرصهم على التعلم من خبرات الآخرين بشأن كيفية تناول مسألة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٣- وأثار كثير من المشاركين مسألة نقص المواد التعليمية والتدريبية بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأبلغ المشاركون بأن مؤسسة اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة قد أتاحت مواد تعليمية وتدريبية في قسم متجر الكتب على الموقع الشبكي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وتشمل هذه المواد دليلاً بشأن كل معيار من المعايير الدولية للإبلاغ المالي/المعايير الدولية للمحاسبة أُعد من أجل أعضاء مجالس الإدارة ولجان مراجعة الحسابات، واسطوانة مدمجة بشأن الإطار المفاهيمي، ومجلداً بشأن الأدوات المالية. وقررت المؤسسة المذكورة أن تُباع هذه المواد لتغطية التكاليف التي تكبدتها المؤسسة في إعدادها. وسأل أحد الخبراء عن السبب المنطقي للتغييرات في صياغة متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي أحلت كلمة "should" (ينبغي) بكلمة "shall" (يجب) في النص الإنكليزي. وشرح أحد الخبراء أن هذا التغيير أُجري لتجنب أي غموض بشأن المتطلبات، وخاصة من وجهة نظر الإنفاذ.

٣٤- وأثار خبراء شتى مسألة متطلبات قياس القيمة السوقية العادلة في سياق البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال أحد الخبراء إن هذه المسألة تثار كثيراً في سياق الجهود التي يبذلها بلده للتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأوضح إن بلده يعتمد نهجاً مرناً يأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والقانونية الوطنية. كذلك فإن خبراء من بلد نام يتطلب فيه القانون من الكيانات أن تقدم خطط استحقاقات محددة بعد التقاعد لموظفيها ذكر أن التقييمات الإكتوارية تشكل تحديات خاصة لمعدي هذه الخطط. وقال إنه يدعو المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، بالنظر إلى نقص الخبراء الإكتواريين في كثير من البلدان النامية، إلى تقديم مادة توجيهية بشأن هذا الموضوع.

٣٥- وأعرب المشاركون عن تقديرهم لمذكرة القضايا المقدمة من الأمانة، التي تفصّل بوضوح التحديات العملية المختلفة التي تواجه في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وعن تقديرهم كذلك للنوعية المرتفعة لمناقشة الخبراء بشأن هذه المسألة. فهذه المذكرة تسلم بالدور الإيجابي الذي يؤديه محفل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في تيسير تبادل وجهات النظر والخبرات فيما بين الدول الأعضاء. ووافق فريق الخبراء على موالة استعراض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فضلاً عن استعراض الطرق والوسائل المتاحة لمواجهة التحديات المطروحة. وطلب الفريق أيضاً إجراء مناقشة بشأن المحاسبة في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم كجزء من مداواته بشأن عملية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

إمكانية مقارنة المؤشرات الحالية المتعلقة بمسؤولية الشركات ومدى ملاءمتها

٣٦- على سبيل التقديم لهذا الموضوع، قُدمت معلومات أساسية عن أنشطة فريق الخبراء الحكومي الدولي في مجال الإبلاغ عن مسؤولية الشركات، بما في ذلك تطوير مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، والدورات السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، والاستنتاجات المتفق عليها للدورة الحادية والعشرين. وأوضح مستشار فني الفروق بين مسؤولية الشركات وإدارة الشركات وبين حملة الأسهم وأصحاب المصلحة، بالإشارة إلى ورقة غرفة

الاجتماعات المعنونة "مستعملي نظام الإبلاغ عن مسؤولية الشركات واحتياجاتهم من المعلومات" (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.2) ("Users of corporate responsibility reporting and their information needs").

٣٧ - وشرح أيضاً هذا المستشار الفني، في عرض منه للمادة الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/B/COM.2/ISAR/29)، كيف جرى اختيار المواضيع المشمولة بالمؤشرات. وهذه المواضيع تشمل تلك المحددة في دورات سابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، بما في ذلك في مجال التنمية الاقتصادية. وقد شملت معايير اختيار المؤشرات: العالمية، وإمكانية المقارنة، ومدى الملاءمة، واتباع النهج التزايدى.

٣٨ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أُبديت تعليقات بشأن مفهوم أصحاب المصلحة وكيف يُعرّف. وطلب أحد المندوبين مزيداً من المعلومات بشأن تصنيف أصحاب المصلحة، واقترح مندوب آخر تعريفات محددة لجماعات محددة من أصحاب المصلحة. وتناولت مجموعة تعليقات أخرى الظروف الخاصة للشركات الفرعية وحجم مؤسسات الأعمال: فأشار أحد الخبراء إلى أنه قد يكون من المفيد التمييز بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة. وأشار خبير آخر إلى حالة الشركات عبر الوطنية، التي يمكن أن تؤدي تقاريرها الموحدة عالمياً إلى طمس عمليات شركة فرعية محلية؛ وأشار إلى أن أي توجيه في هذا الصدد ينبغي أن يطلب إلى الشركات الفرعية أن تقدم التقارير بصفة فردية أو على الأقل على نطاق وطني.

٣٩ - ثم ركز المستشار الفني على كل مجموعة من المؤشرات بصورة متعاقبة. أما المجموعة الأولى فتحمل عنوان "الإسهام في التنمية الاقتصادية". وأثناء المناقشة، تناولت بعض التعليقات قياس المؤشرات وتعريفها، بينما تناول بعضها الآخر قضايا العرض، واقترحت تعليقات أخرى مؤشرات جديدة ممكنة. وأثار أحد المندوبين مسألة تكرار معلومات معينة في التقارير السنوية. وبخصوص قياس المؤشرات وتعريفها، سأل أحد المندوبين عما إذا كانت إسهامات الضمان الاجتماعي ينبغي إدراجها ضمن الضرائب والرسوم الحكومية، أو ضمن مخططات تعويضات الموظفين ومعاشهم التقاعدية؛ ولاحظ أحد المندوبين أن نظم الضمان الاجتماعي تختلف فيما بين البلدان وأنه قد لا يوجد في بعض البلدان إلا اختلاف ضئيل أو لا يوجد اختلاف إطلاقاً بين هذه النظم ومخططات المعاشات التقاعدية، في حين أنه يمكن في بلدان أخرى مقارنة إسهامات الضمان الاجتماعي بضريبة حكومية. وبخصوص موضوع الأخذ بمؤشرات جديدة ممكنة، اقترح أحد المندوبين مؤشراً لقياس نقل التكنولوجيا وآخر لقياس إعادة استثمار العائدات. وأشار مندوب آخر إلى أن مقياساً ما لـ "درجة اندماج" الأنشطة الاقتصادية لشركة ما يمكن استخدامه لتكملة المؤشر المتعلق بقيمة الواردات مقابل الصادرات أو للحلول محله. واقترح هذا المندوب أيضاً استخدام مقياس ما بشأن "القيمة المضافة" للحلول محل المؤشر المتعلق بمجموع المبيعات. بيد أن مندوباً آخر حذر من استخدام بيان قائم على القيمة المضافة، محتجاً بأنه قد يسبب اللبس لدى مستعملي التقارير.

٤٠ - ورداً على ذلك، أشار الرئيس والمستشار الفني إلى أن تكرار المعلومات في تقرير سنوي هو أمر ينبغي عدم اعتباره مشكلة، بالنظر إلى أن التقرير يشمل عدة فروع متميزة تلي احتياجات أنواع مختلفة من المستعملين. وفيما يتعلق باقتراح استخدام بيان القيمة المضافة، أُوصي بتجنب استخدام المعلومات الناتجة عن حسابات معقدة بالنظر إلى أن هذه المعلومات يمكن أن تسبب اللبس أو تقوّض الوضوح.

٤١ - ثم عرض المستشار الفني فئة المؤشرات المتعلقة بـ "حقوق الإنسان" والمؤشر المتعلق بالترتيبات الأمنية. وأكثر المصادر تواتراً وراء تواطؤ مؤسسات الأعمال في انتهاكات حقوق الإنسان ينجم عن عمليات أمنية، وفي حين أن من المسلم به أن مؤسسات الأعمال عليها التزام مشروع بتوفير الأمن لموظفيها وأصولها، فإن من المسلم به بقدر مساوٍ أن على هذه المؤسسات أيضاً مسؤولية ممارسة الإدارة والتدريب والمراقبة على نحو سليم في مجال استعمال أفراد الأمن المسلحين.

٤٢ - وناقش عدة مندوبين وخبراء دور مؤسسات الأعمال والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وأبدى بعض المندوبين ملاحظة مفادها أن حماية حقوق الإنسان هي مسؤولية الحكومات وليست مؤسسات الأعمال الخاصة. بيد أن عدة خبراء دفعوا بأن الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان تدخل ضمن مسؤوليات مؤسسات الأعمال، ويمكن أن تطرح على هذه المؤسسات تبعات قانونية ومالية. وأشار خبير آخر إلى أن نسبة كبيرة من أنشطة مؤسسات الأعمال في مجال مسؤولية الشركات تدور حول مسألة كيف يمكن لهذه المؤسسات أن تتجنب بشكل أفضل حالات التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٣ - ورداً على ذلك، قام المستشار الفني بالتمييز بين المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان (التي هي مسؤولية الحكومات) والمسؤولية عن تجنب التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان (وهي مسؤولية جميع الأفراد والمنظمات، بما في ذلك مؤسسات الأعمال).

٤٤ - وفيما يتعلق بالمؤشرات الثلاثة التي تدخل ضمن فئة "ممارسات العمل"، اقترح بعض المشاركين مؤشرات جديدة وأثار البعض أسئلة تتعلق بالتجميع أو العرض. وبخصوص مسألة تكافؤ الفرص، أُشير إلى إمكانية إضافة مؤشر بشأن الأنواع المختلفة للتمييز مثل العرق أو العمر أو الدين أو العجز البدني. وقُدّم اقتراح آخر بمؤشر جديد يمثل في تسجيل نسبة أعلى أجر مدفوع لموظف بأدنى أجر مدفوع لموظف (أو شيء مماثل، مثل نسبة المرتب المتوسط أو الوسيط للمدير إلى المرتب المتوسط أو الوسيط للعامل). وفيما يتعلق بتجميع أو عرض مؤشرات ممارسات العمل، طُرحت أسئلة عن السبب في أن عدد الموظفين لا يُعرض كنسبة مئوية من مجموع الموظفين، وعن السبب في أنه، عند عرض مجموع عدد الموظفين بصورة عامة، لا يمكن عمل ذلك من حيث النسبة المئوية للموظفين الدائمين مقابل الموظفين المؤقتين.

٤٥ - وأشار المستشار الفني إلى أن معايير الاختيار تشمل العالمية؛ وأنه قد لوحظ أن عدة قضايا تتعلق بتكافؤ الفرص، مثل العرق والدين، تنطبق بصورة محددة للغاية على منطقة ما أو بلد ما وأنها لا تصلح لتطبيقها عالمياً وإمكانية المقارنة بينها. ومع ذلك سُلّم بأن المؤشرات المتعلقة بالعمر والعجز البدني تفي بمعايير الاختيار ويمكن إضافتها. وبالمثل، فإن الاقتراح الداعي إلى الإبلاغ عن النسبة بين أعلى مرتب مدفوع لموظف وأدنى مرتب مدفوع لموظف قد سُلّم بأنه يفي بمعايير الاختيار، ويمكن أن يكون مؤشراً مفيداً لتحقيق الإنصاف في الأجور. وبخصوص المسائل المتعلقة بالتجميع أو العرض، سُلّم بأن كثيراً من هذه المسائل سيستفيد من إيراد مزيد من التوضيح.

٤٦ - وفيما يتعلق بمؤشري "تنمية رأس المال البشري"، أوصى عدد من المشاركين بحذف كلمة "الداخلي" من كلا هذين المؤشرين، على أساس أن المسألة واضحة بما يكفي. وسلم المستشار الفني بأنه يمكن شرح هذين المؤشرين شرحاً أفضل باستخدام لغة مختلفة، مع إبقاء التركيز في الوقت نفسه على تدريب الموظفين بدلاً من

تدريب الموردين أو الزبائن. وأشار أحد الخبراء إلى أن أي مؤشر بشأن نفقات التدريب ينبغي عرضه كنسبة، مثلاً في صورة الإنفاق أو ساعات التدريب للموظف الواحد، وليس كرقم مطلق. وتلت ذلك مناقشة عامة بشأن استخدام مصطلح "رأس المال البشري" بالنظر إلى أن عدة مشاركين لم يشعروا بالارتياح إزاء هذا المصطلح واقترحوا "تنمية الموارد البشرية" كبديل له.

٤٧- وبخصوص المؤشرين المتعلقين بـ "الصحة والسلامة"، طرحت أسئلة بشأن كيفية تحديد ما يعتبر إنفاقاً على السلامة. فعلى سبيل المثال هل يصلح الإنفاق على الأمن لأن يكون إنفاقاً على سلامة الموظفين؟ وطُرح أسئلة أيضاً عن استعمال كلمة "إنفاق"، وقدمت اقتراحات لاستعمال مصطلحي "التكلفة" أو "الصرّف". وسلم المستشار الفني بأنه يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن قضايا التعريف والتجميع، ولكنه قدم حجة مفادها أن مصطلح "الإنفاق" له مكانته في ممارسات المحاسبة المالية القائمة وأنه ملائم في ظل هذا الوضع. ودارت مناقشة عامة بشأن التمييز في مجال الرعاية الصحية بين الإنفاق على الوقاية والإنفاق على العلاج.

٤٨- وبخصوص مؤشر "الدعم المجتمعي"، اقترح عدد من المندوبين الاستعاضة عن كلمة "تبرعات" بكلمة "إسهامات". واقترح أيضاً وضع هذا المؤشر في سياقه، مثلاً بالتعبير عنه في صورة نسبة مئوية من الأرباح قبل الضرائب أو القيمة المضافة.

٤٩- وبخصوص المؤشر المتعلق بـ "سلسلة القيمة" لمؤسسة أعمال ما، سأل أحد المندوبين عن كيف يمكن الإبلاغ عن هذا المؤشر، وأشار عدد من المندوبين إلى أنه لا ينبغي الإبلاغ في هذا المؤشر إلا عن العدد المطلق لمؤسسات الأعمال دون تقديم أسماء. وحرصاً على تحسين الوضوح، اقترح أن يجري تغيير الصياغة لتصبح "عدد مؤسسات الأعمال التابعة في سلسلة القيمة". وسُلم بصورة عامة بأن تعريف كلمة "التابعة" يتطلب مزيداً من العمل ومن المحتمل أن يعتمد على نسبة مئوية ما للمبيعات أو المشتريات بين الشركة القائمة بالإبلاغ ومؤسسة الأعمال في سلسلة القيمة.

٥٠- وبخصوص المؤشر المالي المتعلق بـ "الفساد"، اقترح عدد من المندوبين إضافة مؤشر إضافي لهذه الفئة، يشير ببساطة إلى ما إذا كان لدى مؤسسة الأعمال أم لا نوع ما من مدونات قواعد السلوك أو السياسات الداخلية الأخرى ذات الصلة. وذكّر المستشار الفني المندوبين بأنه وإن كان يمكن لمؤسسة الأعمال أن تبلغ عن هذه المعلومات على نحو مفيد كمعلومات إضافية، فإن المؤشرات المعنية بالسياسات لا تندرج ضمن معايير اختيار المؤشرات، إلا عندما ينصب التركيز على النتائج أو التأثيرات المتحققة. وبخصوص مسألة التجميع والإبلاغ، سأل أحد المندوبين عما إذا كانت الأهمية (materiality) (مثلاً حجم الغرامة) ستنطبق أم لا على هذه القضية. وأشار المستشار الفني إلى أنه يُبلغ في هذا المؤشر عن كل من عدد الإدانات المتصلة بالفساد ومقدار الغرامات المدفوعة. وبهذا المعنى، فإن حدوث إدانة متصلة بحالة فساد ما هو أمر تكون له أهميته، بغض النظر عن مقدار الغرامة المرتبطة به. ولذلك تكون الإدانة بمثابة مؤشر لنوعية إجراءات المراقبة الداخلية وللخسوم (المسؤوليات) المستقبلية المحتملة الأخرى (بالنظر إلى أن حجم الغرامات في أي إدانة مستقبلية يمكن، في بعض الولايات القضائية، أن يتأثر بتكرار الجريمة).

٥١- واحتُتمت المداولات المتعلقة بمؤشرات مسؤولية الشركات بتقديم بضعة اقتراحات عامة من المشاركين. فقد اقترح أحد الخبراء، وهو ينوه بالأعمال السابقة التي قام بها فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، إلى أن المؤشرات الاجتماعية المعروضة في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/29 تترك ثغرة في مجال الإبلاغ

البيئي، الذي يُفهم على نطاق واسع على أنه عنصر من عناصر مسؤولية الشركات. واقترح هذا الخبير إضافة مرفق إلى الوثيقة يورد المؤشرات الخمسة للكفاءة الإيكولوجية، إلى جانب الإشارة إلى المنشور المعنون "دليل لمعدي ومستعملي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية" (A manual for the preparers and users of eco-efficiency indicators) (UNCTAD/ITE/IPC/2003/7). وأشار خبير آخر إلى أن إحدى الأفكار الجيدة هي البدء في اختبار المؤشرات بالاستناد إلى ممارسات الإبلاغ القائمة لدى الشركات، بقصد استحداث توجيهات بشأن إعداد المؤشرات والإبلاغ عنها.

مسائل أخرى

عمليات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات

٥٢ - عرض مستشار فني وثيقة الأونكتاد المتعلقة بمسألة "إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/30)، التي كانت تحديثاً لورقة عام ٢٠٠٢ بشأن "متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/15). وكانت الوثيقة الأصلية محدثة للغاية وقت ظهورها، ولكن تطورات هامة في مجال كشف البيانات في سياق إدارة الشركات قد وقعت في السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين، بما في ذلك متطلبات محدثة للكشف عن البيانات تتعلق بالتغيرات التي تحدث في مجالي السيطرة والمعاملات اللذين ينطويان على أصول هامة، فضلاً عن بنود جديدة للكشف عن البيانات بشأن وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية. وقد تمثل الغرض من وثيقة الإرشادات في مساعدة مؤسسات الأعمال في اجتذاب الاستثمارات؛ وتتسم الوثيقة بنوعية مرتفعة وتستحق النشر على نطاق واسع.

٥٣ - وعرض مستشار فني ثان الاستنتاجات المتوصل إليها في "استعراض عام ٢٠٠٥ لحالة تنفيذ متطلبات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات" ("2005 review of the implementation status of corporate governance disclosures") (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.1)، فبدأ بتقديم شرح للمنهجية المحسنة للدراسة الاستقصائية، بما في ذلك زيادة حجم العينة واستخدام طائفة أوسع من مصادر المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. ووجه الانتباه إلى الوتيرة المنخفضة نسبياً لعمليات الكشف عن البيانات المتصلة بمراجعة الحسابات؛ واتجاه مؤسسات الأعمال المدرجة في بورصات دولية إلى أن يكون لديها كشف أفضل عن البيانات بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال المدرجة محلياً فقط؛ واتجاه مؤسسات الأعمال في البلدان الأعلى دخلاً إلى أن يكون الكشف عن البيانات لديها أفضل من مؤسسات الأعمال في البلدان الأدنى دخلاً؛ وأخيراً، اتجه مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة إلى الكشف عن معلومات عن إدارة الشركات أقل منها في حالة مقابلاتها من القطاع الخاص. وقدم المستشار الفني استعراضاً عاماً موجزاً للتطورات الأخيرة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، مسلطاً الأضواء على نمو خدمات رصد إدارة الشركات التي يقدمها أعضاء المؤسسات المالية وهي الخدمات التي تتسم بتأثير متزايد.

٥٤ - ثم أثار فريق خبراء يُعنى بمسألة الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات عدة قضايا هامة مثل: الحاجة إلى عمليات كشف جيدة للبيانات في سياق إدارة الشركات لضمان الامتثال لمدونات قواعد السلوك الجديدة والحالية المتعلقة بإدارة الشركات؛ وحالة بلد أدرج معظم أحكام مدونته المتعلقة بإدارة الشركات ضمن متطلبات الإدراج في البورصة بدلاً من إدراجها ضمن اللوائح التنظيمية الحكومية؛ والمشاكل المرتبطة بحقوق التصويت المحدودة أو التمايزة؛ والحاجة إلى تحسين إدارة الشركات في البلدان النامية كأولوية من أولويات التنمية

الاقتصادية؛ وأخيراً، التطورات الحديثة في تشريعات الاتحاد الأوروبي، إلى جانب اقتراح يتعلق بالقيام بأعمال مستقبلية بشأن مسألتَي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

٥٥ - وامتدح كثير من المشاركين كلاً من وثيقة الإرشادات الجديدة واستعراض عام ٢٠٠٥، وقدمت اقتراحات محددة بغية تحسين هذا الاستعراض. وحبذ عدة مندوبين إزالة التحليل الإقليمي بسبب عدم كفاية حجم العينة القطرية والأثر التشويهي الذي يمكن أن يتركه تجميع بلدان متعددة معاً على الانطباع المتعلق بنتائج كشف البيانات في سياق إدارة الشركات في أي بلد من البلدان.

٥٦ - ودارت مناقشة بشأن الآليات القائمة أو المحتملة، خلاف التشريع، التي يمكن استخدامها لتنفيذ رقابة أصحاب المصلحة في الشركات غير المدرجة في البورصة. وأجريت فيما يتصل بهذه المسألة مناقشة للفجوة المحتملة في ممارسات إدارة الشركات والتي قد تظهر بين مؤسسات الأعمال المدرجة في البورصة وتلك غير المدرجة فيها، إذا كانت المتطلبات المتعلقة بإدارة الشركات توجد بصورة رئيسية ضمن المتطلبات المتعلقة بالإدراج. وفيما يتعلق بتوصية أحد الخبراء بتوفير مزيد من التوجيه بشأن المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر، اعتُبر هذا الموضوع بصورة عامة يخرج عن نطاق وثيقة الإرشادات الحالية، ولكن الفريق سلّم بأن ذلك يمكن أن يكون مساراً محتملاً من مسارات الأعمال المقبلة. وقُدّم طلب لتوفير مزيد من التوجيه بشأن التنفيذ العملي لعمليات الكشف عن البيانات المتعلقة بإدارة الشركات، وخاصة "كيفية" الكشف عن البيانات بدلاً من "ما هي" البيانات التي يتعين الكشف عنها. وينبغي أن تكون هذه الإرشادات المتعلقة بالتنفيذ العملي ملائمة لكل من مؤسسات الأعمال المدرجة بالبورصة وتلك غير المدرجة بها، مع التركيز بصورة محددة على مساعدة مؤسسات الأعمال في البلدان النامية أو في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على سد الفجوة في ممارسات الكشف عن البيانات التي توجد بصورة عامة بينها وبين مؤسسات الأعمال في البلدان الأكثر تقدماً. وركز أحد المواضيع الأخيرة التي نوقشت على نطاق واسع على حملة الأسهم من الأقلية وحقوقهم. وشملت هذه المناقشة مسألة كيف يمكن للمرء أن يقيّم ليس فقط استقلال المديرين عن الإدارة ولكن أيضاً استقلال المديرين عن حملة الأسهم الذين يشكلون أغلبية.

متابعة الدورات السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي

الدورة التاسعة عشرة - إضافة تحديثية بشأن المحاسبة لدى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم

٥٧ - أفادت أمانة الأونكتاد أن العمل المتعلق بترجمة ونشر مواد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة لدى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستويين ٢ و ٣ قد اكتملت أثناء الفترة فيما بين الدورتين. وأشارت الأمانة إلى الطلب المتنامي على إرشادات المحاسبة والإبلاغ المالي المتعلقة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأبلغت الأمانة أيضاً عن التعاون مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن مشروعه المتعلق بالمحاسبة لدى مؤسسات الأعمال المذكورة، وكذلك مع لجنة الأمم النامية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن المستوى ٣ من الإرشادات المذكورة آنفاً. وطلبت الأمانة إلى المندوبين إرسال ردود فعلهم بشأن نشر وثائق الإرشادات وتنفيذها.

الدورة السادسة عشرة - إضافة تحديثية بشأن المنهج الدراسي النموذجي الذي وضعه فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٥٨ - فيما يتعلق بموالات العمل بشأن المنهج الدراسي النموذجي الذي وضعه فريق الخبراء الحكومي الدولي، أبلغت الأمانة عن ردود الأفعال التي تلقتها من لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بخصوص مدى فائدة المنهج الدراسي النموذجي في تنفيذ معيار التعليم الدولي رقم ٢ "مضمون برامج تعليم المحاسبة"، الصادر عن لجنة التعليم المذكورة آنفاً. وقد اعتبرت هذه اللجنة المنهج الدراسي النموذجي مورداً مفيداً في تفسير متطلبات معيار التعليم الدولي رقم ٢ وقالت إنها تتوقع أن تكون له فائدة هامة لهيئات المحاسبة المهنية، ولقدمي الخدمات التعليمية وللجهات الأخرى العاملة في تعليم المحاسبين المهنيين. وقدمت لجنة التعليم هذه أيضاً إلى الأونكتاد توصيات واقتراحات بشأن تحديث المنهج الدراسي النموذجي في المستقبل. وقدمت الأمانة أيضاً تقريراً مرحلياً عن مشروع للمساعدة الفنية ممول من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة يرمي إلى وضع مؤهلات إقليمية من أجل كومنولث الدول المستقلة تستند إلى المنهج الدراسي النموذجي لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

الدورة الخامسة عشرة - إضافة تحديثية بشأن المحاسبة البيئية

٥٩ - فيما يتعلق بأعمال المتابعة الخاصة بالمحاسبة البيئية، أبلغت الأمانة أنها قد واصلت نشر "دليل معدي ومستعملي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية". وأبلغ ممثل لشركة مواد كيميائية متخصصة قامت بتنفيذ الإرشادات أن شركته ظلت تتلقى ردود فعل إيجابية من شتى المستعملين، بما في ذلك وسائط الإعلام. وقدم تغذية مرتدة أيضاً بشأن جوانب من الدليل يمكن أن تستفيد من زيادة التحسين والتحديث.

إضافات تحديثية مقدمة من منظمات أخرى

٦٠ - قدم رئيس المبادرة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إفادة إعلامية إلى المشاركين بشأن مشروع من مشاريع هذه المبادرة بخصوص "مبادئ الاستثمار المتسم بالمسؤولية". ويسعى هذا المشروع إلى تحديد القاسم المشترك بين أهداف المستثمرين المؤسسيين وأهداف التنمية المستدامة لدى الأمم المتحدة، فضلاً عن إيجاد محفل عالمي يقوم فيه المستثمرون المؤسسيون بالتعلم والتعاون بشأن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا إدارة الشركات. وينقسم هذا المشروع إلى مرحلتين اثنتين: أما المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٥ فقد دارت حول وضع مبادئ للاستثمار المتسم بالمسؤولية تركز على أفضل الممارسات؛ وأما المرحلة الثانية في عام ٢٠٠٦ فستسعى إلى بناء الدعم والقدرات من داخل أوساط المستثمرين وأوساط واضعي السياسات على نطاق العالم.

٦١ - وقدم ممثل للمفوضية الأوروبية إلى المشاركين ما استجد من معلومات بشأن شتى أنشطة المفوضية في مجالي المحاسبة ومراجعة الحسابات. وذكر أن المفوضية قد قامت على نحو نشط، أثناء الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي، بتيسير تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي كأساس للإبلاغ المالي الموحد في حالة الشركات المدرجة في بورصات أوروبية. وتعمل المفوضية في سبيل تدعيم البنية الأساسية المحاسبية لدى الاتحاد الأوروبي عن طريق تقديم إسهامات في عملية وضع المعايير في إطار المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، كذلك عن طريق التعاون الوثيق مع الفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي. وتناول ممثل المفوضية أيضاً عدداً من المواضيع

الأخرى مثل قضايا التلاقي؛ ومعادلة مبادئ المحاسبة المقبولة بصورة عامة لدى البلدان الثالثة الرئيسية بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، كما اعتمدت في الاتحاد الأوروبي؛ ومتطلبات التوفيق الواردة في مبادئ المحاسبة المقبولة بصورة عامة لدى الولايات المتحدة؛ والتطورات التشريعية فيما يتصل بالإرشادات الرابع والسابع والثامن؛ وقضايا مراجعة الحسابات؛ والاحتياجات المحاسبية للكيانات غير المدرجة في البورصة. وأبلغ ممثل الاتحاد الأوروبي أيضاً عن أن المفوضية ستجري تقييماً للإرشاد المتعلق بالمعايير الدولية للمحاسبة في عام ٢٠٠٦.

٦٢- وقام رئيس المجلس الاستشاري للمعايير التابع للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة بإبلاغ المشاركين بالتغييرات في تكوين المجلس الاستشاري للمعايير. ويتألف المجلس الجديد من ٤٠ عضواً، بالمقارنة مع ٦٠ عضواً في المجلس السابق. ونتيجة لتعاقب العضوية في المجلس، فإن ثلثي أعضاء المجلس الحالي معيّنون تعييناً جديداً. وإحدى السمات الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الحالي هي تعيين رئيس مستقل. وقد أكد الرئيس على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية وضع المعايير في إطار المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وسلط الأضواء على الطرق المختلفة التي يمكن أن يسهم بها هؤلاء الخبراء في عملية وضع المعايير.

٦٣- وعرض ممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين إضافة تحديثية شاملة بشأن عدد من التطورات التي حدثت في منظمته أثناء الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي. ويتمثل أحد التطورات الرئيسية في إنشاء مجلس مراقبة مستقل لخدمة الصالح العام في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بغية مراقبة أنشطة وضع المعايير المضطلع بها في إطار الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد ظلت قيادة هذا الاتحاد تعمل بنشاط في التوعية بأهمية مهنة المحاسبة للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي. وقد أطلق هذا الاتحاد أيضاً برنامجاً متعلقاً بامتثال الهيئات الأعضاء فيه وأحرز تقدماً هاماً في المرحلة الأولى من البرنامج، التي قيّمت الإطار التنظيمي وإطار وضع المعايير لدى المنظمات الأعضاء فيه. وأكد الممثل على أنشطة التعاون والتنسيق المتنامية بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للمحاسبين في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٦٤- وتكلمت ممثلة الاتحاد الأوروبي للمحاسبين عن شتى الأنشطة التي اضطلعت بها منظمته أثناء الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي. وتتصل هذه الأنشطة بما يلي: الإبلاغ المالي، ومراجعة الحسابات، والأسواق المالية، والأخلاقيات، والضرائب، والمحاسبة في القطاع العام، وقضايا الاستدامة، وتنظيم وتحرير مهنة المحاسبة، ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضحت أن تطبيق وإنفاذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في أوروبا بحلول عام ٢٠٠٥ ما زال يطرح تحديات على مهنة المحاسبة في أوروبا، وأن منظمته ما زالت تعمل بنشاط في عملية وضع المعايير عن طريق التعاون الوثيق مع المفوضية الأوروبية والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة وأمنائه، والاتحاد الدولي للمحاسبين والفريق الأوروبي الاستشاري للإبلاغ المالي وهيئات أخرى.

٦٥- وقدم ممثل مبادرة الإبلاغ العالمية عرضاً لهذه المبادرة ولأنشطتها في الآونة الأخيرة في مجال إرشادات الإبلاغ المتعلقة بالاستدامة. وهذه المبادرة هي عبارة عن منظمة متعددة أصحاب المصلحة تتألف من أكثر من ٢٢٥ منظمة من عدد كبير من البلدان. وقد تمثّل النشاط الرئيسي لهذه المبادرة في وضع إرشادات للإبلاغ المتعلقة بالاستدامة غير المالية. وفي عام ٢٠٠٦، تخطط المبادرة لتقديم أحدث تحديث لهذه الإرشادات. وهذا التحديث، الذي يُطلق عليه اسم "الإرشاد ٣"، يسعى إلى تحسين المجموعة السابقة من الإرشادات (التي نُشرت في عام ٢٠٠٢)،

بجعل استخدام هذه الإرشادات من جانب المستعملين أمراً أيسر وجعل المؤشرات داخل كل منها أكثر صلة بالموضوع وأكثر قابلية للمقارنة ويمكن مراجعتها محاسياً وتركز على الأداء وتكون عالمية.

٦٦- وقدم ممثل المعهد المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية عرضاً للأنشطة الرئيسية لهذا المعهد ولبحوثه الجارية في مجال التنمية المستدامة. وهذا المعهد هو منظمة غير ربحية تعمل مع شركاء في مجالات الأعمال والمجتمع المدني والحكومات بغية استحداث طرق جديدة لضمان أن تكون المنظمات مسؤولة عن تأثيراتها الاجتماعية والبيئية. ويتمثل أحد مجالات النشاط الأساسي للمعهد في وضع معايير بشأن اتصالات الشركات (يعرف باسم معيار الضمان AA1000 Assurance Standard) والتزام الشركات مع أصحاب المصلحة (المعروف باسم معيار إشراك أصحاب المصلحة AA1000 Stakeholder Engagement Standard). وقد وُضع هذان المعياران لتكملة أعمال منظمات مثل مبادرة الإبلاغ العالمية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٦٧- انتخب الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد عزيز دباي (السنغال)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة فاليري نيكولايفيتش بارهومينكو (أوكرانيا)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦٨- أقر الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/27). وبناءً عليه، كان جدول أعمال الدورة كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي
- ٤- إمكانية مقارنة المؤشرات الحالية المتعلقة بمسؤولية الشركات ومدى ملاءمتها
- ٥- مسائل أخرى (بما في ذلك عمليات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات ومتابعة المواضيع الأخرى، حسبما يلزم)
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين
- ٧- اعتماد التقرير.

جيم - نتائج الدورة

٦٩- اعتمد الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول). كما اتفق الفريق على أن يقوم الرئيس بتلخيص المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثالث).

دال - اعتماد التقرير

٧٠- أذن الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية، لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الجلسة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي
- ٤ - إمكانية مقارنة المؤشرات الحالية المتعلقة بمسؤولية الشركات ومدى ملاءمتها
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين
- ٧ - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الاجتماع ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	سري لانكا
إثيوبيا	سلوفاكيا
الأرجنتين	السنغال
إسبانيا	السودان
ألمانيا	سويسرا
إنغولا	صربيا والجبل الأسود
الإمارات العربية المتحدة	الصين
أوكرانيا	فرنسا
إيطاليا	الفلبين
باكستان	فييت نام
باراغواي	قبرص
البحرين	كازاخستان
البرازيل	كندا
البرتغال	كينيا
بنغلاديش	لاتفيا
بلجيكا	لبنان
بلغاريا	ليتوانيا
بنن	ليسوتو
البوسنة والمهرسك	مالطة
بولندا	ماليزيا
تايلند	مدغشقر
تركيا	مصر
ترينيداد وتوباغو	المغرب
تونس	ملاوي
تونس	المكسيك
الجزائر	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الجمهورية التشيكية	المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية	ناميبيا
جمهورية كوريا	نيبال
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	هنغاريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الهند
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	هندوراس
جمهورية مولدوفا	هولندا
جورجيا	الولايات المتحدة الأمريكية
رومانيا	اليمن
زيمبابوي	اليونان

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/INF.8.

- ٢- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:
المفوضية الأوروبية
- ٣- وكانت المنظمة التالية ذات الصلة ممثلة في الاجتماع:
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:
الفترة العامة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المنظمة الدولية لأرباب العمل
- ٥- وحضر الاجتماع الخبراء التالية أسماؤهم:
السيد أندريه بالادي، مالي مؤسس، شبكة الإدارة الشركائية الدولية، بيرن
السيد نيلسون ل. كارفالهو، أستاذ جامعي، جامعة ساو باولو، البرازيل
السيد فيليب دانجو، مدير، إحصائي تنظيم فرنسي في مجال الأوراق المالية، باريس
السيد عزيز دباي، شريك أقدم ومدير، دكار، السنغال
السيد جيرالد إدواردز، مستشار أقدم، منتدى الاستقرار المالي، بيرن، سويسرا
السيدة إليزابيث هيكي، مديرة الأنشطة الفنية، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، لندن
السيد جون كيلاس، رئيس المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان، لندن
السيد جون وانغ، نائب وزير المالية، بكين، الصين
السيد أولف ليندر، نائب رئيس وحدة، المفوضية الأوروبية، بروكسل
السيد عباس علي ميرزا، مستشار فني، هيئة المحاسبة ومراجعة الحسابات التابعة لمجلس التعاون الخليجي،
الإمارات العربية المتحدة
السيد ثيراشاي فوفاناتارانوبالا، الأمين العام، مفوضية الأوراق المالية والبورصة، تايلند
السيد ويتولد شروك، رئيس المراقبة، مصرف BPH، وارسو
السيد كريستيان سترينغر، مدير، شركة DWS للاستثمار، فرانكفورت، ألمانيا

٦- وحضر الاجتماع المدعوون الخاصون التالية أسماءهم:

مصرف التنمية الآسيوي

السيدة كاتلين موكتان، رئيسة فرع مانيلا

السيدة صامويلا توكوافو، أخصائية مالية، مانيلا

رابطة فنيي المحاسبة

السيد آدام هاربر، مدير، لندن

السيد جون فنسنت، عضو المجلس، لندن

رابطة المحاسبين الدوليين

السيد إدوارد جيليسي، عضو المجلس، لندن

هيئة المحاسبين الخبراء والمرخص لهم

السيد مارين توما، الرئيس، بوخارست

السيد أندريا مانيا، مترجم الرئيس، بوخارست

مؤسسة الاستثمار السويسرية "إيثوس"

السيد جون لافيل، نائب مدير التنمية المستدامة

السيدة كارولين شوم، محللة

المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية

السيد أندرو أوستازيفسكي، لندن

الاتحاد الأوروبي للمحاسبين

السيد ساسكيا سلومب، مدير فني، بروكسل

مجلس المراقبة اليوناني للمحاسبة ومراجعة الحسابات

السيد ثيودوروس إكسينتيس، عضو، أثينا

السيد باناجيوتيس فروستوريس، عضو، أثينا

المجلس الدولي لمعايير المحاسبة

السيد روبرت غارنيت، عضو المجلس، لندن

معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز

السيد روبرت إ. لانغفورد، مدير مشروع الاستدامة، لندن

السيد ريتشارد سبينسر، مدير مسؤولية الشركات، لندن

السيدة كارولين بير، مدير أقدم في شؤون المعايير الدولية للإبلاغ المالي، لندن

معهد المحاسبين القانونيين في الهند

السيد كامليش س. فيكامسي، الرئيس، نيودلهي

السيد ت. ن. مانوهاران، نائب الرئيس، نيودلهي

السيد أشوك هالديا، أمين السر، نيودلهي

KPMG

السيد محمد يحيى، شريك مدير متدب، القاهرة، مصر

مؤسسة بال - كارنا - ساياهاك (PKSF)

السيد بروين محمود، نائب المدير المتدب، داكا

مبادرة نشاط الأعمال المتسم بالمسؤولية

السيدة أمبرين، مدير تنفيذي، لاهور

صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)

السيد فهمي بلال، مراقب مالي، فيينا، النمسا

اتحاد غرف المحاسبين العاميين القانونيين

السيد نائل سانلي، أنقرة

السيد أورهان جيليك، أنقرة

السيد جمال إيبس، مستشار، أنقرة

السيد سيردار أوزكان، مستشار، أنقرة

— — — — —